الفصل الثالث

أشهر إنجازات البشير

obeikan.com

مؤتمر الصلح القبلي

أبرز إنجازات حكومة البشير

توصيات مؤتمر الصلح القبلي

بين الفور وبعض القبائل العربية المنعقد بالفاشر

في الفترة من ١٥ إبريل ١٩٨٩ م - إلى ٨ يوليو ١٩٨٩ م .

تحت رعاية العميد أركان حرب فيصل على أبو صالح

عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - القرارات العامة :

قرر المؤتمرون بالإجماع إرسال برقية تأييد عاجلة للرئيس عمر حسن أحمد بشير قائد ثورة الإنقاذ الوطني التي تفجرت أثناء استمرار مداولات أعمال مؤتمر الصلح والتي أعلنت في بيانها الأول أنها جاءت لوضع حد للاقتتال والحرب القبلية الدائرة في دارفور .

لأهمية مؤتمر الصلح هذا ولضرورة الالتزام بمواثيقه وقراراته الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في ربوع إقليم دارفور ، ولتمكن الإقليم من استثمار مقدراته في أوجه التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي أصدر المؤتمر القرار التالي :

قرر أن تتكون لجنة عليا ذات كفاءة عالية وبصلاحيات واسعة تمكنها من متابعة وصيانة وتنفيذ مقررات وتوصيات هذا المؤتمر مع مراعاة تكوين لجان على مستوى المديريات والمناطق والأرياف للمساعدة في تنفيذ هذا القرار متى ما دعت الضرورة إلى ذلك .

٢ ـ التوصيات العامة :

١ ـ أن تعمل الحكومة على توطين الرحل وتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم .

٢ ـ أن تعمل الحكومة على قيام معارض ومؤتمرات قبلية لتنشيط حركة التعايش السلمي .

٣ ـ تكثيف الوعي والإرشاد ونشر التعليم الديني بالإقليم مع التركيز على المناطق المختلفة .

قرارات وتوصيات لجنة الشؤون الأمنية والإدارية :

١ ـ تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات قبلية مسلحة وأن تتواجد الحكومة بشكل حاسم ورادع لضمان تحقيق ذلك كما توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بعمل إعلان تحدد فيه مهلة محددة يقوم المواطنون خلالها بتسليم الأسلحة نظير مكافأة مجزية تحددها الحكومة مع إعفائهم من المساءلة القانونية ، وبعد انتهاء الموعد تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات لمصادرة الأسلحة ومعاقبة الذين توجد بحوزتهم .

٢ ـ أن تقوم الحكومة بإبعاد كافة الأجانب الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة من مناطق الإقليم فورًا وأن تحقق في هذه الكشوفات التي تقدم لها بواسطة العمد والمشايخ لهذا الشأن.

٣ ـ أن تقوم الحكومة بفتح المراحيل القائمة والمتفق عليها وفق الاتفاقيات السابقة في الوقت المناسب وأن تتخذ الإجراءات الأمنية والوقائية اللازمة لذلك لمراعاة حقوق الرعاة والمزارعين على أن يكون الدخول والخروج حسب ما جاء بتوصيات لجنة المراحيل .

٤ ـ أن تقوم الحكومة بإجلاء أي مجموعات احتلت أي قرى أو مزارع وقامت بترويع سكانها إبان النزاع على أن يعاد إسكان الذين سبق طردهم لمواقع سكنهم القديم .

٥ ـ أن تقوم الحكومة فورًا بحل أي تنظيمات مخالفة للقانون واللوائح ورصد ومراقبة أفرادها .

٦ ـ أن تقوم الحكومة بمراجعة أعمال المنظمات الأجنبية العاملة بالإقليم ومعالجة سلبياتها والعمل على عدالة توزيع خدماتهم بالإقليم .

٧ ـ أن تعمل السلطات المختصة على إصدار أو إعادة إصدار أوامر تنص على تشديد العقوبة على الذين يقومون بحرق المراعي وقفل المراحيل وإقامة زرائب الهواء وقطع الأشجار وإتلاف المزارع .

٨ ـ في حالة خرق أي طرف لهذا الاتفاق على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الرادعة ضده وعلى الأجهزة الأمنية مراقبة أي مواقع تتخذ كمنطلق لتأجيج الفتن والصراعات بين المجموعات المختلفة واتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص الذين يثبت اشتراكهم في ذلك .

٩ ـ أن تصدر الجهات المختصة الأوامر التي تمنع الرعي في حرمات القرى ومنع الطلق إلا بالتراضي ومراعاة أعراف البيئة المحلية وفق ما جاء في توصيات لجنة المراعي .

التوصيات النهائية :

١ ـ أن تعمل الحكومة على وضع ميثاق تعايش سلمي بين كل قبائل الإقليم ويحفظ حقوق كل مواطن سوداني يعيش بالإقليم .

٢ ـ يلتمس مجلس الأجاويد من الحكومة مخاطبة الجهات المختصة بإطلاق سراح المتهمين وإخلاء سبيل المدانين بسب النزاع القبلي على أن يتم ذلك بعد التوقيع على اتفاقية الصلح .

٣ ـ أن تعمل الحكومة على فتح المزيد من مراكز الشرطة ودعم مراكز الشرطة بأجهزة الاتصال والقوة المناسبة .

٤ ـ الإسراع بمنح رجال الإدارات الأهلية السلطات القضائية .

٥ ـ الالتماس من رئيس الجهاز القضائي بالإقليم لمخاطبة المحاكم المعنية لإرجاء النظر في القضايا المتعلقة بالنزاع لحين انتهاء مؤتمر الصلح .

٦ ـ أن تعمل الحكومة على تواجد قضاة بكافة رئاسات مجالس المناطق .

٧ ـ أن تبقى الوحدات الإدارية المنضوية تحت إدارات الفور على ما كانت عليه .

٨ ـ نسبة للظروف الأمنية الحالية يوصي مجلس الأجاويد خلق إدارات جديدة على مستوى عموديات ومشايخ ويمكن للأجهزة المختصة البت فيها وفق الأسس واللوائح المنظمة لذلك .

٩ ـ أن يلتزم الطرفان بوقف النهب والسلب والسرقة وإيواء المجرمين كما يوصي بأن يتعاون الطرفان في عمليات الفزع .

١٠ ـ دون المساس بحيدة أجهزة الأمن يوصي المجلس بتشديد العقوبة

والردع على كل فرد من أفراد أجهزة الأمن يثبت تورطه في الانحياز لأي طرف من الأطراف .

١١ ـ أن تتخذ الإجراءات الصارمة ضد أي شخص أو موظف عام يثبت أن له نشاطًا لإثارة الفتن بين المجموعات المختلفة بالأقاليم .

قرارات وتوصيات لجنة المراعي والمراحيل ونقاط المياه :

□ □ □ □

١ ـ تحديد فترة دخول القبائل الرعوية من شمال دارفور إلى مناطق جنوب دارفور بنهاية شهر فبراير من كل عام حتى يتمكن المزارعون من جمع محاصيلهم الزراعية ، كما تحدد فترة خروج هذه القبائل بنهاية شهر يوليو من كل عام . وعلى السلطات بمديرية شمال دارفور إخطار السلطات بمديرية جنوب دارفور في حالة الظروف البيئية غير العادية (شح الأمطار وقلة الأعشاب) لاتخاذ التدابير اللازمة نحو تقديم أو تأخير هذه التواريخ مع عدم المساس بمقررات مؤتمر الصلح المنعقد في يناير ١٩٨٠ م وأي اتفاقيات أخرى في هذا الاتجاه .

٢ ـ إزالة جميع العقبات التي تعترض المسارات والمراحيل المتفق عليها بما يمكن القبائل الرعوية من الابتعاد عن التحرش بالمزارعين والمستقرين عمومًا . كما توصي بإزالة الزراعة الهامشية التي تلاحم الطرق العامة بما لا يقل عن المائة متر من الجانبين باستثناء المناطق البستانية القديمة الثابتة .

٣ ـ الاحتفاظ بحرمات محددة للقرى والمجمعات السكنية المستقرة في حدود (٥ ـ ٨) كيلو مترات بما يمكن الحيوانات المحلية من الرعي دون الابتعاد عن المواقع السكنية .

٤ ـ تكوين لجنة من المؤتمرين تضم السادة الفنيين في مجالات المراعي والغابات والمياه والزراعة والثروة الحيوانية والمدراء الإداريين ومناديب من الإدارة المحلية ورجال الأمن لمراجعة جميع المراحيل بالإقليم وإرشاد المزارعين التقليديين بعدم التوسع على حساب طرق الرحيل مع إقامة لجان رئيسية للمراحيل في جميع المناطق الإدارية بالإقليم برئاسة المدير الإداري وعضوية المذكورين أعلاه بجانب لجان فرعية للمجالس الريفية .

٥ ـ فتح خطوط في المناطق التي تمر بها المراحيل حفاظًا على الثروة الرعوية من أخطار الحريق حتى لا يكون ذلك سببًا في فقدان المراعي لبعض المجموعات الرعوية بالتالي تكون سببًا مباشرًا للاحتكاك .

٦ ـ عدم استغلال أماكن الرهود والموارد العامة للمياه الخاصة بالحيوان والزراعة أو الحجز أو أي أشياء تمنع الاستفادة منها على أن تنظم استغلال الموارد المشتركة بين المزارعين والرعاة وفق الأعراف المتبعة .

٧ ـ منع إقامة زرائب الهواء الخاصة في المناطق التي تقع بالقرب من أماكن المراحيل المتعارف عليها . وعلى السلطات إزالة القائم منها في جميع المناطق .

٨ ـ حفر آبار جديدة وإنشاء خزانات في المنازل والصواني المعتادة للرحل مع توسيع الرهود وتقديم الخدمات البيطرية اللازمة في هذه المواقع.

٩ ـ عدم فتح مشاريع جديدة إلا بعد مصادقة السلطات الفنية المختصة حماية لما تبقي من الغطاء الشجري مع توعية المواطنين من قبل الجهات المعنية المسؤولة .

١٠ ـ عدم قطع الأشجار والمحافظة على الثروة الغابية مع تشجيع المزارعين لزراعة أشجار الهشاب .

١١ ـ فتح جميع المراحيل الرعوية التي تم إغلاقها بمناطق المشاريع الزراعية المختلفة بالإقليم بالتشاور مع إدارات هذه المشاريع ، وإيجاد مخارج تمكن الرعاة من الوصول إلى المخاوف والمصايف عبر المراحيل المتفق عليها من شمال الإقليم إلى أقصى جنوبه .

١٢ ـ تكثيف تعيين خفراء مراقبة المراعي في كل المناطق وتكليف هذا الأمر لأقرب سلطة رسمية (نقاط شرطة) أو سلطة محلية .

١٣ ـ دعم مكاتب الغابات بالأعداد الكافية من الحرس بما يساعد على المحافظة والمراقبة العامة للأشجار من القطع الجائر وتوقيع العقوبات الصارمة لمرتكبيها وبالسرعة المطلوبة ردعًا للآخرين .

١٤ ـ تنمية رئاسات إدارات الرحل عن طريق بث روح التعليم بين النشء ضمانًا لخلق نوع من التقارب بينهم وبين المستقرين .

١٥ ـ تكثيف الخدمات البيطرية بأماكن المخارف والمصايف والمصحابة للرحل ضمانًا لاحتواء أي أمراض قد تظهر .

١٦ ـ فتح مكاتب جديدة للمراعي ودعم القديم منها بمجالس المناطق حتى تتمكن من متابعة وتنفيذ قرارات هذا المؤتمر .

١٧ ـ يوصي المؤتمر بإحياء مشاريع استقرار واستيطان الرحل بالاستفادة من الدراسات القديمة الموجودة بإدارة الحكم الشعبي المحلي بالإقليم .

١٨ ـ تعيين مناديب لمصاحبة الرحل واستكشاف طرق المسارات والتنسيق مع الجهات التي تمر بها المراحيل تسهيلاً لمهمة الرحيل .

١٩ ـ تعالج قضايا المراحيل الداخلية بواسطة ممثلي الإدارية الأهلية في كل المناطق حسب الأعراف المتبعة .

٢٠ ـ تطلق الزراعة المطرية بأراضي القوز والكراكر والنقاع في أول مارس من كل عام وفق الأعراف المتبعة وتستثنى من ذلك الزراعة النيلية بالأودية بالأراضي الطينية مع حمايتها بالزرائب ، وعلى السلطات المحلية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصية قبل وقت كاف .

٢١ ـ تنفيذًا لأهداف مؤتمر أمن الإقليم دارفور (يناير ١٩٨٨) الذي يهدف إلى استتباب الأمن بالإقليم والربط بين قبائله المختلفة وصولاً لتنمية اجتماعية واقتصادية ، يوصي المؤتمر بالأخذ بتنفيذ كل التوصيات الواردة في مجال لجنة المراعي والمراحيل ونقاط المياه باعتبارها الوسيلة المساعدة لتحقيق هذه الأهداف .

٢٢ ـ يوصي المؤتمر بتقنين هذه التوصيات بعد إجازتها من المؤتمر وذلك بإصدار أوامر محلية إقليمية لتنفذ بواسطة الجهات المختصة . موعد دخول الرزيقات الشمالية لمديرية جنوب دارفور والخروج منها وفق اتفاقية ١٩٨٠ م.

(أ) الدخول :

أولاً : قرر المؤتمر بأن لا يتم دخول الرزيقات الشمالية لحدود مديرية جنوب دارفور والمرور بمناطق قبائل الداجو ولا برقد والفور قبل الخامس عشر من شهر ديسمبر من كل عام ، إلا في الحالات التي تكون الظروف الطبيعية غير مواتية ، ويعني بها ظروف شح الأمطار وبالتالي قلة المخزون من المياه وفقر المراعي حيث يستدعي ذلك تحركهم في وقت مبكر وفي هذه الحالة على سلطات شمال دارفور إخطار سلطات جنوب دارفور للعلم واتخاذ الاحتياطات اللازمة .

ثانيًا : أن لا يتم دخول الرزيقات الشمالية منطقة البني هلبة قبل أول مارس من كل عام إلا في الحالات التي تكون فيها الظروف الطبيعية غير مواتية ، ويعني بها ظروف شح الأمطار وبالتالي قلة المخزون من المياه وفقر المرعى حيث يستدعي ذلك تحركهم في وقت مبكر ، وفي هذه الحالة على سلطات شمال دارفور إخطار سلطات جنوب دارفور للعلم واتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(ب) الخروج :

يرى المؤتمر أن يكون نهاية شهر يونيو من كل عام الحد الأقصى لخروج الرزيقات الشمالية من منطقة البني هبلة ، إلا في حالات تأخر هطول الأمطار .

تحديد مناطق الهشاب والطلح

قرر المؤتمر أنه حسب التوزيع النباتي لأشجار الهشاب والطلح بالمناطق المعنية والتي تشمل مناطق الداجو والبرقد والبنى هلبة ،يمكن حصر الهشاب والطلح في المناطق التالية :

أ ـ القراديد والنقاع ، وهي مناطق هشاب ذات كثافة عالية ، كما يكثر الطلح في مناطق البوط ، وهذه يخطر الدخول فيها وكذلك حول القرى .

ب ـ المناطق غير القراديد والنقاع ، يوجد الهشاب بها أقل كثافة .

جـ ـ لأن الصمغ العربي من المحاصيل النقدية المهمة بالنسبة للبني هلبة خاصة والسودان عامة ، فإن المؤتمر يبارك توصيات اللجنة الفنية التي انبثقت عن مؤتمر شهر مايو لعام ١٩٧٦ م والتي تتلخص في الآتي :

١ ـ يرى المؤتمر أن يكون دخول الرزيقات الشمالية للمناطق عن طريق

الأودية من الناحية الشمالية ، وأن يتم ذلك عن طريق المناديب والفنيين من واد لآخر خلال شهر مارس كله .

٢ ـ قرر المؤتمر السماح بالعبور من واد لآخر خلال شهر أبريل على أن يتحاشى أصحاب الإبل العبور من واد لآخر عبر مناطق الهشاب الكثيفة التي حددتها اللجنة كما موضح بالخريطة .

٣ ـ قرر المؤتمر السماح بالعبور لأصحاب الإبل من واد لآخر في كل المنطقة ابتداءً من أول مايو لحين خروجهم من المنطقة في آخر يونيو .

٤ ـ قرر المؤتمر أن يقوم المزارعون قبل حلول شهر مارس بتجهيز زراعاتهم، على أن يقوم أصحاب الجنائن بتسوير جنائنهم ومزارعهم البستانية حماية لأشجارهم وزرعهم مع إيجاد حرم لا يقل عن اثنين ميل للقرى والجنائن والزراعة البستانية يراعيه أصحاب الإبل في رعيهم للأودية ولا يدخلونه .

٥ ـ يرى المؤتمر أهمية إعادة تنظيم وتوزيع ملكية الهشاب في المنطقة بواسطة لجنة يكونها مساعد المحافظ للمنطقة ، على أن تضم في عضويتها ممثلاً للغابات .

٦ ـ يؤيد المؤتمر قرار حظر الصيد في المنطقة التي حددها المؤتمر .

٧ ـ بما أن المنطقة بدخول الرزيقات تصبح مزدحمة بأعداد كبيرة من الحيوانات خلال الفترة من أول مارس حتى نهاية يونيو يرى المؤتمر تدعيم الخدمات البيطرية في المنطقة وذلك لمنع تناقل الأمراض .

٨ ـ ترى اللجنة عدم وجود جدوى اقتصادية عالية من الفترة من أول إبريل حتى نهاية يونيو لشجرة الطلح وتبرر حجز مناطقها من الرعي في الحالات النادرة .

٩ ـ قرر المؤتمر بأن تستمر هذه اللجنة الفنية مع توفير كافة الإمكانيات التي تساعدها في أداء مهامها من قبل المديريتين .

د ـ لتنظيم مسار المراحيل تجنبًا للاحتكاك بين أطراف المناطق المعنية بحدودها الإدارية ، وبعد التشاور والاقتناع التام من كل الأطراف ، يرى المؤتمر بأن تسلك قبائل الرزيقات الشمالية المراحيل وللجنة الفنية التي انبثقت عن مؤتمر نيالا عام ١٩٧٦ م الحق في تعديل ما تراه مناسبًا مستقبلاً في مسار هذه المراحيل .

وهكذا نجد أن البشير منذ توليه مقاليد الحكم حريصًا على شعب السودان ومقدراته.

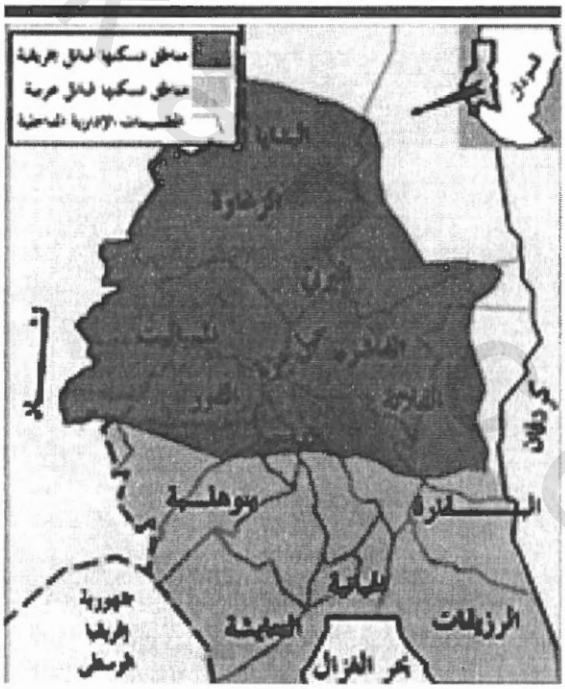

توزيع القبائل بالسودان

مفاوضات أبوجا في أغسطس ٢٠٠٤ :
لحل أزمة دارفور

□ □ □

في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤ تم استئناف المباحثات الرامية لحل أزمة دارفور في العصمة النيجيرية أبوجا بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد بمشاركة ممثلين عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين لدولتي ليبيا وتشاد .

وأكد ممثلو المتمردين والحكومة في المباحثات التزامهم بالاتفاق الذي نص على وقف إطلاق النار والذي تم توقيعه في إنجامينا في ٨ إبريل ٢٠٠٤ ، وعلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مواطني الإقليم ، وأكد المشاركون في المباحثات على إدانتهم لكل أعمال العنف والتعدي على حقوق الإنسان والخروج على القوانين الدولية ، وطرح الاتحاد الإفريقي مشروعه للاتفاق بين المتنازعين ذلك المشروع الذي تناول القضايا الإنسانية والأمنية والمسائل السياسة بالإضافة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وأكد على عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية إلى المحتاجين في الإقليم ، ومن جانبها نفت الحكومة السودانية مزاعم المتمردين بشأن شن القوات الحكومية لهجمات جديدة على سكان الإقليم ، واقترح الاتحاد الإفريقي إرسال مزيد من القوات الممثلة له لحماية مراقبي وقف إطلاق النار ، وحماية السكان المدنيين ، في المفاوضات ليوم واحد ثم استؤنفت ، وأعلن رئيس وفد الحكومة السودانية في المفاوضات مجذوب الخليفة ، ووزير الزراعة في الوقت نفسه ، أن حكومته ستقبل إرسال قوات

إضافية من الاتحاد الإفريقي تضاف إلى القوات المكلفة بحماية المراقبين لوقف إطلاق النار، وستعمل على نزع أسلحة الميليشيات الموالية لها بشرط نزع أسلحة المتمردين بالمثل، واعترض على هذا الشرط ممثلو المتمردين وأشار رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور المشارك في المفاوضات - في تصريحاته لراديو لندن - أنه يرفض تجميع قواته في مكان واحد محدد ونزع أسلحتهم، في الوقت الذي طالب فيه بنزع أسلحة الجنجويد ومحاكمة قاداتهم.

وتعليقًا على ما تم من مباحثات بين الحكومة والمتمردين في (أبوجا) ذكر فاروق أبو عيسى عضو التحالف السوداني المعارض أن حل القضية الخاصة بدارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي هو الأنسب، وأن أي تدخل دولي يعلي من سقف وطلبات المتمردين، وأضاف بأن القوى السياسية السودانية المعارضة ترفض أي تدخل أجنبي.

ووصلت المباحثات المنعقدة في (أبوجا) إلى طريق مسدود بسبب تمسك أطراف التفاوض بمواقفها المتعارضة واتجه وفد الوساطة التابع للاتحاد الإفريقي إلى إعداد بيان ختامي لهذه الجولة من المباحثات بعد تعسرها، وجرت مشاورات بين أطراف التفاوض أفضت إلى الاتفاق على توقفها خلال الفترة من ١٠ - ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٤، وعندما استؤنفت المباحثات لم تتغير مواقف المتفاوضين، وفي واشنطن صرح وزير الخارجية الأمريكي بأن ارتكاب الحكومة السودانية للمزيد من أعمال العنف أدى إلى تشدد ممثلي المتمردين في المحادثات الدائرة في أبوجا، والحقيقة هي أن الموقف الأمريكي المؤيد والداعم للمتمردين هو الذي أدى إلى تشددهم في مواجهة الحكومة.

ومع ذلك استمر الاتحاد الإفريقي في مشاوراته مع أطراف الصراع حول البروتوكول الأمني وحول زيادة عدد قوات الاتحاد وتوسيع مهمتها في دارفور بحيث لا تقتصر مهامها فقط على عملية حماية وقف إطلاق النار، وقد تمت مفاوضات أخرى بين الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي في مقره في أديس أبابا في أواخر سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن زيادة عدد قوات الاتحاد في دارفور وتمديد فترة وجود هذه القوات هناك ، مما عز من دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة .

وهكذا نجد بصمات البشير المضيئة من أجل الحفاظ على أبناء السودان ووحدتهم.

استئناف مفاوضات أبوجا في أكتوبر ٢٠٠٤ :

□□□□

استؤنف مفاوضات أبوجا في أواخر أكتوبر ٢٠٠٤ حيث طرح الاتحاد الإفريقي خلال هذه الجولة اقتراحًا للاستفادة من تجربة مفاوضات « نيفاشا» في كينيا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ، والتي تمخضت عن اتفاق مرض لطرفي التفاوض حول دور كل منهما في السلطة وتوزيع الثروة للبلاد .

وفي حين كانت الحكومة تتمسك بتوقيع البروتوكول الإنساني أولاً أصر ممثلو حركتي التمرد على وضع آليات تنفيذ البروتوكول الأمني بحيث يتم توقيع البروتوكولين معا ، ورفض ممثل المتمردين التوقيع على البروتوكولين معا ، ورفض ممثلو المتمردين التوقيع على البرونوكول الخاص بالقضايا الإنسانية بمفرده ، وهدد مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة السودانية في المفاوضات أنه إذ لم يتم التوقيع على البروتوكول الإنساني فلن يتم استكمال المفاوضات .

وأثناء التفاوض حول البروتوكول الأمني كان على الحكومة الوفاء بتعهداتها بشأن نزع سلاح جماعات الجنجويد ، وتحديد هوية أي ميليشيات أخرى تدعمها الحكومة ، وأبدى المتمردون ارتيابهم إيذاء وثيقة البروتوكول الأمني قائلين أنها لا تشير إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق دارفور ، ولا تحتم على الحكومة إعادة قواتها العسكرية إلى ثكناتها ولا تتضمن أيضًا مطالب الحركة الخاصة بتأمين دارفور ضد أية خروقات

أمنية لقوات الحكومة ، ومن جانب آخر كان ممثلو الحكومة السودانية يرون أن الوثيقة الأمنية ضعيفة من زاوية أنها لم تطلب من المتمردين نزع أسلحتهم كما طلبت من الحكومة نزع أسلحة الجنجويد والميليشيات الأخرى الموالية لها ، ولذلك لم توافق الحكومة على البروتوكول أول الأمر ووصفته بالتحيز للمتمردين .

وخلال هذه الجولة من المفاوضات قدم فريق الحكومة عددًا من البنود حول الملف السياسي ومشاركة أهالي دارفور في السلطة والثروة بينما تضمنت المقترحات التي تقدم بها المتمردين بنودًا حول فصل الدين عن الدولة ، والاعتراف بالعرقيات واللغات المحلية في دارفور ، والمطالبة بتشكيل لجنة للتعويضات التي لحقت بسكان الإقليم .

وبعد توقيع البروتوكول الأمني والإنساني صرح رئيس وفد الحكومة مجذوب الخليفة أن ما تم التوصيل إليه من اتفاق يجيء لحماية ورعاية السودانيين في دارفور أبناء الشعب السوداني الواحد ، وأدان الخليفة وسائل الإعلام الأجنبية التي ضخمت المواقف وأساءت تقديرها وصورتها على أنها إبادة جماعية وتطهير عرقي وجدير بالتنويه أن أحد بنود الاتفاق الأمني الذي أوضحته المذكرة التفسيرية لتي قدمها الاتحاد الإفريقي تضمن وقف الأعمال العدائية العسكرية في دارفور من جانب الحكومة والمتمردين في الوقت نفسه ، وعلى كل حال فإنه في اجتماع الاتحاد الإفريقي في العاصمة التنزانية دار السلام اعتبر رئيس الاتحاد أوليسجون أباسنجو أنه ليس من المستحيل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن دارفور إذا ما خلصت النوايا .

❖❖❖

اتفاقية إنجامينا

في أبريل ٢٠٠٤ :

في الثامن من أبريل عام ٢٠٠٤ تقرر عقد مفاوضات بين الحكومة ودانية ومتمردي دارفور في العاصمة التشادية « إنجامينا » . تحت وساطة الرئيس التشادي ديبي بحضور مراقبين من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، وقدم الطرفان المتفاوضان مقترحاتهما ، وقدم الاتحاد الإفريقي اقتراحًا بشأن آلية مراقبة وقف إطلاق النار ـ الذي تم إقراره من قبل بموجب الاتفاق الذي عقد بين الجانبين ـ وكانت أهم بنوده:

١ ـ نشر قوة من الاتحاد الإفريقي مؤلفة من حوالي ٣٠٠ جندي في دارفور .

٢ ـ تشكيل لجنة ممثلي أطراف النزاع ومشاركة الرئيس التشادي وحضور مراقبين أفارقة من نيجيريا وغانا والسنغال والجزائر وموزمبيق مع اشتراك ممثلين للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في فريق التحقيق في أحداث دارفور .

٣ ـ تشكيل لجنة سياسية من اثنين من كل من الحكومة السودانية ، ومن حركتي التمرد (العدل والمساواة ، وتحرير السودان) والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يكون مقرها العاصمة التشادية إنجامينا لمتابعة تطور الموقف .

٤ ـ تأسيس مقر لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في مدينة الفاشر .

٥ ـ دعوة الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للمشاركة في تمويل عملية نشر قوات المراقبة الدولية.

وقد أدى هذا الاتفاق إلى تهدئة الأمور وبدأت الحكومة السودانية في تنفيذ مبادرة للسلم والتعايش الاجتماعي لطمأنة سكان دارفور وتقديم المساعدات الإنسانية لهم، ومن جانبها قررت الأمم المتحدة إرسال بعثة إنسانية رفيعة المستوى للإقليم للوقوف على حقيقة الأوضاع هناك.

ودعا مجلس الأمن الحكومة السودانية لاحترام وعدها بنزع سلاح الميليشيات العربية المسؤولة عن العنف في الإقليم، ورحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية لمعالجة الأوضاع في دارفور وتسهيلها لدخول المساعدات الإنسانية للمتضررين هناك.

ورغم استئناف المتمردين لهجماتهم ظلت الأمم المتحدة تحث الحكومة السودانية على إيقاف هجمات الجنجويد والميليشيات الموالية لها، وذكر مدير برنامج الغذاء العالمي « جيمس رايس » إن الضرورة تحتم السيطرة على الموقف والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الأخير، وأضاف بأن جماعات الجنجويد قامت بعمليات تطهير عرقي واسع النطاق، وقد تم بث هذه الأخبار في وسائل الإعلام الغربية التي وصفت جماعات الجنجويد بأنهم وحوش بشرية حياتهم تقوم على التهام لحوم البشر الإفريقي بمساندة الحكومة السودانية.

وإذا كانت المنظمات الدولية ومعها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قد أدانت الأعمال المسلحة لميليشيات الجنجويد، والقوات الحكومية في دارفور، فإنها لم توجه نفس الإدانة للأعمال العسكرية والنهب والقتل الذي قامت بها قوات المتمردين في دارفور.

قمة سرت الليبية

في أكتوبر ٢٠٠٤ :

□□□□

رتب الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع عدد من الدول الإفريقية المجاورة لإقليم دارفور والمهتمة بحل مشكلته عقد مؤتمر أفريقي مصغر في مدينة سرت الليبية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤ لحل الأزمة الدارفورية ، وحضر المؤتمر إضافة إلى العقيد القذافي، الرئيس النيجيري أباسنجو باعتباره رئيسًا للاتحاد الإفريقي ، ورؤساء جمهوريات كل من السودان ومصر وتشاد ، ونادى بعض المؤتمرين بأن تتم إدارة الإقليم من خلال زعماء القبائل والعشائر ، وممثلي حركات التمرد مع بقاء الإقليم تحت سيادة الحكومة السودانية ، وجاءت محادثات المؤتمر وقراراته على أساس أن أعضاء مجلس الأمن سيعقدون اجتماع مجلسهم يومي ١٧ ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤ في العاصمة الكينية نيروبي لبحث أوضاع السودان ، وبرغم أن الأجندة الرئيسية لاجتماع نيروبي كانت حول الجنوب واتفاق نيفاشا فقد كان هناك نية مؤكدة لأن تكون الحالة في دارفور على رأس اهتمامات المجتمعين من أعضاء مجلس الأمن ، لذلك عزم رؤساء الدول الإفريقية المجتمعين في مؤتمر القمة المصغر أن يتوصلوا إلى أفكار واضحة قبل اجتماع نيروبي حتى يكون للاتحاد الإفريقي دور فاعل في مشكلة إقليم دارفور ، وأكدوا على ضرورة متابعة تنفيذ أي قرارات يتمخض عنها هذا المؤتمر المنعقد في مدينة سرت الليبية وذلك عن طريق اجتماع وزراء الخارجية للدول الخمس المشاركة في المؤتمر في القاهرة، وأن يتولى العقيد القذافي الاتصال بقادة المعارضة في الإقليم بمساعد نيجيريا باعتبار أن رئيسها هو الرئيس الحالي

للاتحاد الإفريقي (عام ٢٠٠٤) ، وعلى أن تكون مصر معنية في الوقت نفسه بالاتصالات بين الحكومة السودانية وقيادات المعارضة من رجال التجمع السوداني المعارض .

وعلى كل حال فإن أهم الأجندات التي تم طرحها ومحاولة الاتفاق عليها في المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين هي :

أ . الأجندة الإنسانية : يتم دعوة المتمردين للتوقيع على البروتوكول الإنساني من خلال الاتحاد الإفريقي والقوى الدولية لإنقاذ الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الإقليم على أن تراعي مطالب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في هذا الشأن ، وأهم هذه المطالبات وقف عمليات القتال الدائر بين الجانبين المتصارعين في دارفور ، والحفاظ على الالتزامات الواردة في البروتوكول الإنساني وأن يكون لزعماء القبائل والعشائر دور في تنفيذ هذا البروتوكول ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الحوار مع الفعاليات « الدارفورية » ، وتحديد مدى قدرة كل طرف في المساهمة في تحسين الأوضاع هناك ، وقد أيدت الحكومة السودانية رأي الاتحاد الإفريقي ووافقت على تصوره بخصوص الجوانب الإنسانية ووجود قواته في الإقليم تلك القوات التي حظيت بمساعدات مالية ولوجوستية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت الدعم المادي ووفرت الطائرات اللازمة لنقل الجنود .

ب . الأجندة السياسية : وهي إحدى النقاط المهمة في جولات الحوار بين الحكومة وحركتي التمرد ، وفيه تم طرح فكرة الاتحاد الفيدرالي وهو لا يعني انفصال الإقليم ولكنه يعني أن يكون له إدارة ذاتية في إطار اتحاد يضم جميع أقاليم السودان ، وأن تتكون هذه الإدارة الذاتية من رؤساء

العشائر وممثلي حركات المعارضة ، وتؤكد تصورات الأجندة السياسية بقاء الارتباط العضوي بين الإقليم والحكومة السودانية فلا يجوز لمجلس إدارة الإقليم اتخاذ أية قرارات من شأنها التأثير على طبيعة العلاقة العضوية بين الإقليم وبقية الأراضي السودانية ، وأن قرارات مجلس إدارة الإقليم لا بد أن تصدق عليها الحكومة السودانية التي لها وحدها حق إصدار قرارات تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم السودان المختلفة ، كذلك لن يكون مجلس إدارة الإقليم مُخولاً بإدارة الشؤون العسكرية فيه ، ولا مُخولاً بإجراء اتصالات مع جهات أجنبية لأن ذلك من اختصاص الحكومة السودانية وحدها ، وللحكومة السودانية في العديد من الحالات أن تتدخل من أجل التأكيد على استتباب الأوضاع الأمنية في دارفور كباقي أقاليم السودان .

ج ـ **الأجندة الأمنية :** وطمحت إلى نزع سلاح الجنجويد وضبط الأسلحة الحديثة التي دخلت الإقليم مؤخرًا والتأكيد على دور الجيش السوداني في الإشراف الأمني على الإقليم ، وحددت دور قوات الاتحاد الإفريقي في وقف إطلاق النار والعمل على استقرار الأوضاع الأمنة هناك.

د ـ **الأجندة الاقتصادية والاجتماعية :** اتفق على أن يتم تنفيذ هذه الأجندة بالتعاون المشترك بين الحكومة ومجلس إدارة الأقاليم ، وأشارت الأجندة إلى أنه يجب عند وضع القوانين السودانية ألا تتعارض مع طبيعة سكان الإقليم وعاداتهم ومعتقداتهم ، وطالب زعماء العشائر والقبائل في دارفور الحكومة بوضع خطط اقتصادية وتنموية مع تحديد آليات تنفيذها .

تجدد الاشتباكات في يناير ٢٠٠٥
وتأزم الموقف من جديد وموقف البشير

□ □ □ □

في تطور آخر لانتهاكات وقف إطلاق النار ذكر الفريق محمد عبد القادر نصر الدين المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية في الثالث والعشرين من يناير ٢٠٠٥ أن عددًا من سكان مدينة « الملم » في جنوب دارفور لقوا مصرعهم في هجوم من قبل المتمردين وسلبوا ممتلكاتهم في ثاني أيام عيد الأضحى حيث قتل المتمردين عددًا من المواطنين وسلبوا ممتلكاتهم وحرقوا ثماني قرى في المنطقة ، وتصدى الجيش السوداني لهم وكبدهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات ، وأشار الفريق إلى أن الحكومة السودانية ملتزمة بوقف إطلاق النار ، و لكنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث للمواطنين على يدي المتمردين في الإقليم ، وردًا على لوم الحكومة السودانية لاستخدامها الطائرات ضد المتمردين في دارفور قال وزير الداخلية السوداني عبد الرحيم حسين أن بلاده لن تستخدم طائرات الأنتونوف على الإطلاق في دارفور مرة أخرى حتى في الأغراض الاستطلاعية ، وأتت عملية سحب الطائرات الحربية الحكومية بعد أن أدت هجمات إحداها ـ حسبما ذكرت بعض المصادر الغربية إلى قتل ١٠٠ شخص من المدنيين في يناير ٢٠٠٥ ، وذكر مبعوث الأمم المتحدة يان برونك أن طلعات هذه الطائرات ترعب وتروع المدنيين وتدفعهم إلى الهروب وهو كلام غير حقيقي .

وفي الوقت الذي أصبحت فيه مشكلة دارفور تتردد في جميع وسائل

الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة تحركت مؤسسات عالمية وإفريقية تحركًا إيجابيًا لإنقاذ الموقف ، فعلى المستوى العربي قرر اتحاد الصحفيين العرب برئاسة إبراهيم نافع إيفاد بعثة لتقصي الحقائق في إقليم دارفور ومعاينة الأوضاع على الطبيعة ومقابلة المسؤولين في الإقليم وفي الخرطوم مع وضع تقرير كامل يقدم للأمانة العامة للاتحاد حتى تتوفر له معلومات كافية عن المشكلة ، وحدد اتحاد الصحفيين العرب موقفه المؤيد لحل مشكلة دارفور سلميًا عن طريق المفاوضات بتوسط الاتحاد الإفريقي ، ومن جانبها استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ما وقع من تصعيد في مشكلة دارفور لكي تطرح على مجلس الأمن فكرة فرض عقوبات على حكومة السودان ، بما في ذلك فرض حظر على صادراته البترولية .

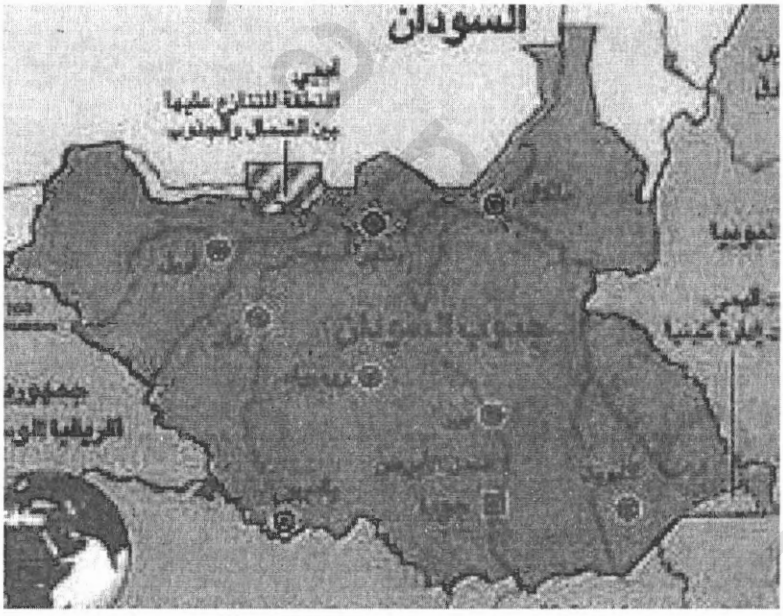

مناطق البترول في جنوب السودان

اتفاق دارفور للسلام

□ □ □ □

بتوجيهات من القائد والرئيس عمر حسن البشير تم التفاوض على اتفاق دارفور للسلام الذي تم في مايو ٢٠٠٦ كجزء من طريقة مفصلة لحل مشاكل السودان ، وفي عام ٢٠٠٤ جعل المجتمع الدولي المحادثات بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان أولوية له خشية أن تقع عملية السلام بين الشمال والجنوب رهينة النزاع صعب المراس في دارفور .

وبعد شهر يوليو ٢٠٠٥ ، انتقل الانتباه السياسي إلى إنهاء الحرب في دارفور ، ولكن حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة اشتكتا من أنه تم التعامل مع الكثير من مطالبهم بشكل متضارب مع اتفاقي السلام الشامل . وعلى سبيل المثال فقد أرادت حركة العدالة والمساواة خمسة أقاليم في السودان ، مع وجود نائب للرئيس من كل منطقة ، بينما أرادت حركة تحرير السودان فصل واضح للدين عن السياسة في شمال السودان ، وهي قضية أصرت حكومة السودان وحركة تحرير السودان والشركاء الدوليين على تسويتها .

وادعى الكثيرون أن مقترحات « التسوية » التي تقدم بها وسطاء الاتحاد الأفريقي كانت قريبة من موقف حكومة السودان ، وخاصة في الفصل الخاص بالاشتراك في السلطة في اتفاق دارفور للسلام . وطالب ضحايا النزاع في دارفور بضمانات أكثر قوة لحقوقهم ، ومشاركتهم السياسية ، وحمايتهم إزاء الحكومة المسؤولة عن معاناتهم . ووجهة النظر هذه ليست شرعية فقط بل إنها تتفق مع القانون الدستوري للاتحاد

الأفريقي ، الذي يتميز بالقوة في مجال حقوق الإنسان والتدخل الإنساني . ومع ذلك ظل الاتحاد الأفريقي عبارة عن جمعية من الدول التي تكرس نفسها للاستقرار المرتكز على الدولة ، والحكم الدستوري والديمقراطية ، ولذلك فقد سعى رئيس وسطاء الاتحاد الأفريقي للاحتفاظ باتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت كأسس لسيادة السودان وتحقيق الديمقراطية .

لقد كان اتفاق السلام الشامل الذي أعد للتحول الديمقراطي ، وحقوق الإنسان ، والتعددية السياسية ، والفيدرالية المالية ، وإصلاح القطاع الأمني ، وتقليص حجم الجيش ، إطارًا للتفاوض للوصول إلى اتفاق دارفور للسلام . لقد أصر مفاوضو حكومة السودان على عدم إجراء تغييرات كبيرة على هذه المبادئ وعلى الموضوع الحساس الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس من تقسيم السلطة بين الشمال والجنوب . وقد كان الاتحاد الأفريقي يؤيد هذه الحجج ، وطالبت الحركات أن أي صيغة لاقتسام السلطة في اتفاق دارفور للسلام سوف تستمر لثلاث سنوات فقط ، وقد تناقشوا قائلين « إن ضمان وجود تمثيل فعال في المؤسسات الانتخابية يُعد أفضل من الضغط للحصول على عدد أكبر من المقاعد اليوم » ، ولكن عندما يتدنى مستوى الثقة فإن الناس تطالب بالضمانات .

والحقيقة أن حركة تحرير السلام ترى أن اتفاق السلام الشامل أفضل فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية ، ولكن للأسف أن بعضًا من زعماء الحركات في دارفور فهموا هذا الموقف على أنه لا مبالاة بحقوق أهالي دارفور ، لذلك تبددت فرص بناء تحالف لدعم الوحدة والديمقراطية .

لقد حدد إعلان مبادئ أبوجا أن أي شيء تم الاتفاق عليه في اتفاق دارفور للسلام يجب أن يكون جزءًا من الدستور الوطني المؤقت ، مما يمنح اتفاق دارفور للسلام مكانة قانونية كاملة إلى جانب اتفاق السلام الشامل . وعلى سبيل المثال ، يجب تعديل الدستور للإعداد لمنصب مساعد كبير للرئيس يتمتع بسلطات هامة . ولم يكن ذلك تفويضًا مطلقًا، ولكن كان التغيير الكبير في دساتير ولاية دارفور ، وإقامة السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور ، وتنظيم استفتاء عام ٢٠١٠ حول وضع دارفور كلها تعديلات هامة .

وهناك آراء تقوم حكومة البشير بدراستها منها أن اتفاق دارفور للسلام يتطلب تغييرات أكثر اعتدالاً في الدستور الوطني المؤقت والتوازن القومي للسلطة ، وعلى سبيل المثال تم رفض طلبًا لزيادة عدد مقاعد المجلس الوطني لفسح المجال أمام مشاركة حركات دارفور ، حيث كان من شأن هذه الزيادة تقليص حصة الجنوب ودفع حصة حزب المؤتمر الوطني ما دون نسبة ٥٠ ٪ وزيادة فائضة في تمثيل إقليم دارفور بالنسبة للمناطق الأخرى في الشمال . ولأن حكومة السودان والحركات لم تتفق على صيغة بشأن الجمعية الوطنية ، اقتراح الوسطاء تخصيص ١٢ مقعدًا للحركات حتى انتخابات ٢٠٠٩ ، آملين تقليص التغييرات على النسب المئوية المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل . وعلى أساس مبدأ عدم وجود أي خاسرين في أي اتفاق للسلام الشامل ، و لم يشاء الوسطاء أن يخسر أي نائب منصبه ورغبوا في ترك المجال أمام الجبهة الشرقية .

□ □ □ □

من أشهر جهود الزعيم القائد عمر البشير

توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع حركة « العدل والمساواة »

□□□□

أعلنت حركة « العدل والمساواة » المتمردة في دارفور توقيع اتفاق مع حكومة البشير في تشاد يتضمن وقفًا لإطلاق النار ، يعقبه مفاوضات سلام بين الطرفين ، كما تضمن الاتفاق إلغاء أحكام الإعدام بحق أسرى الحركة .

جاء ذلك بعد ساعات من إعلان الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إحدى أبرز حركات التمرد في دارفور إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار ، ولإجراء مفاوضات سلام مباشرة .

وكان أحمد حسين المتحدث باسم « العدل والمساواة » قال: من إنجامينا « سنوقع اتفاق إطار يتعلق بالموضوعات الأساسية التي سنتناولها خلال المفاوضات ، مثل تقاسم الثروات والأمن ووضع النازحين» .

وأكد الرئيس السوداني عمر البشير أنه بعد توقيع هذا الاتفاق ، ستبدأ الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة مفاوضات سلام مباشرة في الدوحة .

وأضاف حسين : « سيكون هناك أيضًا وقف لإطلاق النار » ، موضحًا أن هذه الاتفاقات ستوقع في إنجامينا تحت رعاية الرئيس التشادي إدريس ديبي . وأشار أن حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية قد تجتمعان في قطر للبدء بالمفاوضات

وأتى إعلان موضوع الاتفاقات على خلفية تحسن العلاقات بين الخرطوم ونجامينا في وقت بدأت في السودان أول حملة لانتخابات تعددية منذ ١٩٨٦ .

وبعد تبادل الاتهامات منذ خمسة أعوام بدعم حركات تمرد مناهضة للسلطات في كل منهما ، أعلنت تشاد والسودان أخيرًا نيتهما في تطبيع العلاقات بينهما .

مذكرة ناكورو

في السادس من يوليو / تموز ٢٠٠٣ قدم وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) ، الراعية لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وثيقة تضع الخطوط العريضة لاتفاق شامل ونهائي يضع حدًا للحرب الأهلية . وقد رفضتها حكومة الخرطوم في حينها واعتبرتها غير متوازية في حين قبلتها الحركة الشعبية ، وسعت الإيغاد إلى فرضها ، وفي ما يلي الجزء المنشور من نص الوثيقة :

١. أبيي :

تحديد مصير أبيي ، وما إذا كانت ستدار كجزء من بحر الغزال ، أو تبقى بولاية غرب كردفان ، سيكون موضوعا لاستفتاء .

الاستفتاء المشار إليه أعلاه ستجربه :

لجنة استفتاء أبيي المستقلة والمكونة من (٣) أعضاء يعينهم كل من الطرفين وعضوان من المجتمع الدولي يتفق عليهما الطرفان .

قبل الانتخابات التي ستجري في نهاية النصف الأول من الفترة الانتقالية ، كما تحددها اللجنة .

من أجل السماح لكل أولئك الذين كانوا يقيمون بأبيي قبل التوقيع على اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ أو خلفهم البالغون ، بمن في ذلك كل الأشخاص الذين نزحوا من هناك ومهما كانت الجهة التي يقيمون فيها حاليًا .

سيخصص جزء عادل ومجز من الموارد والعائدات القومية لتوفير الخدمات وإقامة البنية التحتية .

تضمن الحكومة القومية تحويلاً سنويًا إلى منطقة أبيي قيمته ١.٢ مليار دينار سوداني (أو في كل الأحوال ما يعادل ذلك من العملة الوطنية الجديدة إذا صدرت ومتى صدرت) ، خلال السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية .

٢. جبال النوبة (جنوب كردفان) :

تخضع جبال النوبة للإجراءات التالية :

ستكون لها هيئتها التشريعية الولائية الخاصة ، المخول لها حصريًا (وحدها) ، سن القوانين حول كل القضايا الواردة في الجداول المعدة في المسودة النهائية ٢ للبروتوكول .

سيكون لها سلطة تنفيذية يعينها حاكم ينتخبه سكان الولاية يكون مسؤولاً للهيئة التشريعية للولاية .

ستكون لها خدمة مدنية للإشراف على قوانين الولاية وتوفير الخدمات العامة في الولاية .

سيكون من حقها الحصول على نصيب عادل ومجز من الدخل القومي وأن تنمي مواردها الخاصة وفق نصوص الدستور القومي الانتقالي ،

وتفرض الضرائب التي تشمل على الأقل تلك المحددة في الجداول المشار إليها أعلاه .

سيكون من حقها الحصول على نسبة ملائمة من نصيب الشمال مما يلي :

أعضاء في المجلس الوطني .

وزراء قوميون .

أعضاء بمجلس الولايات (اثنان من كل ولاية) .

يكون من حقها التعاون والتنسيق مع الولايات الأخرى ومع الحكومة القومية في القضايا ذات الأهمية المشترك .

تجري انتخابات حرة نزيهة لانتخاب الهيئة التشريعية للولاية في نهاية النصف الأول من الفترة الانتقالية . ويمكن للأحزاب التي تخوض هذه الانتخابات ، وبصرف النظر عن القرارات الأخرى لاتفاقية السلام ، أن تسعى إلى نيل تفويض يحدد الوضع الدستوري للولاية . وبمقتضى هذا التفويض يمكن لهذه الهيئة التشريعية المنتخبة للولاية أن تقرر بعد التشاور مع جماهيرها التفاوض مباشرة مع الحكومة القومية ، من أجل ترفيع مستواها الدستوري أو توسيع صلاحياتها ، مع الانتباه إلى أن أي تغييرات في هذا الصدد ينبغي أن تنسجم مع النصوص الدستورية المعنية .

في الفترة السابقة لهذه الانتخابات تتفق الأحزاب على :

تشكيلة الهيئة التشريعية الانتقالية للولاية .

مجلس الولاية التنفيذي الانتقالي ، شريطة أن يكون الأشخاص المعينون لعضويته من الولاية .

الأشخاص الذين سيمثلون الولاية في المجلسين التشريعيين القوميين .

يعترف الطرفان بالحاجة إلى ضمان التعددية الدينية واللغوية والثقافية والتسامح ، الذي كان من خصائص الولاية .

يحرص الطرفان الموقعان على هذه الاتفاقية على مكافحة أي دعوة أو تحريض للهجوم على مواطني الولاية أو إيذائهم .

أثناء الفترة السابقة للانتخابات تختار الهيئة التشريعية حاكم الولاية وتوافق عليه الرئاسة . وستقدم ولاية جبال النوبة قائمة بالمرشحين للرئاسة محددة من تخصه الأراضي وحل النزاعات حول الأراضي وتصدر القرارات حول إعادة التمليك والتعويضات عن مصادرة الأرض وإلغاء حقوق الملكية.

٣. جنوب النيل الأزرق :

جنوب النيل الأزرق (يشار إلى ولاية النيل الأزرق) تخضع للترتيبات التالية :

ستكون لها هيئتها التشريعية الخاصة التي من حقها سن القوانين للولاية ، (وحدها) وبالمشاركة ، في كل القضايا المضمنة في الجداول الواردة في المسودة ٢ للبروتوكول النهائي .

سيكون لها هيئة تنفيذية (مجلس وزراء) يعينه حاكم ينتخبه سكان الولاية ويكون مسؤولاً لدي هيئتها التشريعية .

سيكون لها خدمة مدنية ولائية لتطبيق قوانين الولاية وتقديم الخدمات العامة بالولاية .

سيكون من حقها الحصول على نصيب عادل ومجز من الموازنة الوطنية

وتكوين موازنتها الخاصة وفق ما ينص عليه الدستور الوطني الانتقالي ، وأن تفرض الضرائب التي تشمل على الأقل تلك المحددة في الجداول المشار إليها أعلاه .

سيكون من حقها الحصول على نسبة ملائمة من مخصصات الشمال على النحو التالي:

أعضاء بالجمعية الوطنية .

وزراء قوميون .

مراكز عليا بالخدمة المدنية.

سيكون من حقها التعاون مع الولايات الأخرى وإبرام اتفاقيات معها ومع الحكومة القومية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك .

في إطار الدستور الوطني الانتقالي يمكنها أن تؤسس محاكم ولائية لتطبيق قوانينها ، إضافة إلى القوانين الوطنية المطبقة بالولاية .

يكون للولاية على الأقل صلاحيات الولايات الأخرى ، ويكون لها بالإضافة إلى ذلك ما يلي :

الإشراف على التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وعلى تلك الجوانب من السياسة التعليمية والمقررات التي تضمن التعددية والوسائل التعليمية . وإذا نشب نزاع بين الحكومة القومية وحكومة الولاية حول اللغة وحول لغات التعليم والمقررات ، يسود مقترح الولاية على ما عداه .

من حق الولاية أن تقرر بحرية محتوى قوانين الولاية سواء كانت مدنية أو جنائية، خاضعة في ذلك للدستور الوطني الانتقالي وحده .

سيكون لولاية النيل الأزرق صلاحيات حصرية ، تشريعية وتنفيذية ، في ما يتعلق بموارد الولاية إضافة إلى المسائل الأخرى المضمنة كصلاحيات للولاية في الجداول المذكورة أعلاه التي تشمل ضمن أشياء أخرى ، مسائل الثقافة واللغة والدين والعادات .

سيكون لهذه الولاية موارد إضافية تخصص لها لتمويل إعادة الإعمار والتوطين في المناطق المتأثرة بالحرب .

تضمن الحكومة القومية تحويل مبلغ ٥ , ٣ مليارات دينار سوداني (أو في كل الحالات ، ما يعادل ذلك من العملة الجديدة إذا صدرت) سنويًا ، خلال السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية ، و ٩ , ٣ مليارات دينار سوداني في السنة الخامسة ، و ٤ , ٤ مليارات دينار سوداني في السنة السادسة، إلى حكومة الولاية لتغطية تكلفة الإنفاق العام في الموازنة . وبدءًا من السنة الرابعة للفترة الانتقالية ، تزداد تحويلات الحد الأدنى بنسبة التضخم المستهدفة من قبل الموازنة القومية السنوية . وتراجع هذه الترتيبات في نهاية الفترة الانتقالية .

يمكن للولاية أن تضع دستورها الولائي الخاص ، على أن يكون منسجمًا فقط مع الدستور الوطني الانتقالي .

من حق الولاية إنشاء وإدارة قوات الشرطة الخاصة بها .

ملكية الأرض والموارد الطبيعية :

الأرض :

من أجل أغراض هذه الاتفاقية :

ـ الأرض تعني السطح وما تحته وتشمل حقوق التملك .

ـ (الحقوق) تشمل حقوق التملك ولا تتوقف عليها .

ـ (الموارد الطبيعية تحت السطح) تعني المعادن المتكونة طبيعيًا تحت سطح الأرض .

ـ دون إضرار بمواقف الأطراف في ما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية تحت الأرض ، بما في ذلك جنوب السودان ، ليس مقصودًا من هذه الاتفاقية تحديد ملكية تلك الموارد . ويمكن للأطراف أن تؤسس لآلية تحل هذه القضية .

ـ تتفق الأطراف على أن تنظيم وإدارة وآليات اقتسام الثروة من الموارد الطبيعية تحت الأرض حسمت أدناه .

ـ تسجل الأطراف أن تنظيم الدورة الزراعية والاستخدام وممارسة حقوق تملك الأرض تكون صلاحيات مشتركة تمارس على المستويات الحكومية المعنية آخذة في الاعتبار المبادئ المنظمة الواردة في موقع آخر من هذه الاتفاقية مثل البيئة والمياه تمارسها المستويات الحكومية المقابلة أو المكلفة بذلك .

ـ تؤكد الأطراف مبدأ أن القانون السوداني الخاص بالأراضي ، بما في ذلك جنوب السودان، يستند ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى القوانين العرفية المحلية والحقوق الجماعية التقليدية في ملكية الأرض.

ـ يتفق الطرفان على تأسيس آلية تقوم بتطوير وتعديل هذه القوانين لتبني التيارات والممارسات العالمية .

لجنة الأراضي :

ـ تكون لجنة وطنية للأراضي (لجنة الأراضي) متوافقة مع البنود

الأخرى الواردة في أجزاء أخرى من هذه الاتفاقية . وتكون هذه اللجنة لجانًا فرعية لها بالتعاون مع الحكومات الإقليمية والولائية وخاصة حكومة جنوب السودان . وتكون للجنة الأراضي وكل من فروعها صلاحيات التفتيش وتقديم التوصيات للمستويات الحكومية المقابلة لها فيما يتعلق بالقضايا التالية :

- المواقع التي ينبغي الاعتراف فيها بالقوانين العرفية والملكية الجماعية في الأرض .

- العلاقة بين علاقات الأرض العرفية والجماعية والحقوق الأخرى في الأرض .

- المعايير التي يمكن على أساسها الاعتراف بالحقوق العرفية والجماعية في تملك الأرض .

- المبادئ التي يقرر على أساسها دفع التعويضات ولمن تدفع ، بعد الاعتراف بالحقوق العرفية والجماعية لتملك الأراضي .

- تكون لجنة الأراضي وفروعها على مستوى الولايات والأقاليم مستقلة ومخولة لممارسة كامل صلاحياتها . ويمكن أن يساعدها متخصصون في مجالات عملها .

- تضع لجنة الأراضي سياسات قومية تحكم أداءها لوظائفها ولجانها الفرعية الولائية والمحلية ، وتشرف على أعمال هذه اللجان الفرعية .

- يمكن للجنة الأراضي وفروعها الولائية والإقليمية أن تنظم جلسات استماع وتحدد إجراءات عملها .

- دون الإخلال بصلاحيات أي محكمة يمكن للجنة الأراضي وفروعها

الولائية والمحلية أن تقترح التوسط بين الأطراف التي تتقدم إليها بالشكاوي حول أي قضية تتعلق بالأرض ، لتصل إلى اتفاق حول قبول إجراءات القانون العرفي والحق الجماعي في تملك الأرض ، والوصول إلى اتفاق بين الأطراف على هذا الأساس .

ـ أي تعديل في القانون يجب أن يضع في الاعتبار المعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان الموقعة من قبل حكومة السودان وتوصيات لجنة الأراضي .

ـ على كل المستويات الحكومية في السودان أن تدعم هذه العملية وتوصيات لجنة الأراضي .

الموارد الطبيعية تحت سطح الأرض :

ـ تتفق الأطراف على أن أساس الإطار المشترك والمحدد لتقسيم الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية من تحت سطح الأرض ، يجب أن يشمل ما يلي :

ـ الإطار المعتمد لتقسيم الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية تحت سطح الأرض ، يجب أن يوازن بين الحاجة للتنمية القومية وإعادة إعمار وتنمية جنوب السودان .

ـ يستحق الأشخاص الذين يتمتعون بملكية الأرض التعويض على أسس عادلة ، تترتب على الاستيلاء على الأرض أو تطويرها بغرض استخراج الموارد الطبيعية الموجودة تحت سطح تلك الأرض التي يتمتعون فيها بحقوق التملك .

ـ الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية الأرض يجب استشارتهم كما يجب الحصول على موافقتهم فيما يتعلق بقرارات استخراج الموارد تحت

الأرض من المنطقة التي يتمتعون فيها بحقوق الملكية وأن يكون لهم نصيب في المزايا المترتبة على تنمية تلك الموارد .

- تتفق الأطراف على إنشاء آلية تحكم تطوير وتنمية الموارد الطبيعية غير البترولية تحت الأرض .

هيئة البترول :

- تتفق الأطراف على إنشاء هيئة لشؤون البترول قبل الفترة الانتقالية . وتكون هيئة الشؤون البترولية مسؤولة لدى الجمعية الوطنية في تمويلها .

- الاتفاق على التطوير والتنقيب عن كل الموارد البترولية يجري فقط من خلال هيئة البترول.

- بالنظر إلى البنود الواردة في مواضع أخرى من هذه الاتفاقية تتكون هيئة البترول من هؤلاء الأشخاص أو ممثليهم :

- وزير الطاقة ، رئيسًا ومقررًا ، عضو دائم .

- وزير المالية والاقتصاد الوطني ، عضو دائم .

- وزير الاستثمار ، عضو دائم .

- وزير التعاون الدولي ، عضو دائم .

- ممثلو حكومة جنوب السودان ، أعضاء دائمون .

- ممثلو الولايات المنتجة للبترول ، أعضاء .

- المراجع العام ، بحكم منصبه ، عضو دائم .

يكون لهيئة البترول الصلاحيات التالية :

ـ صياغة السياسات والموجهات العامة المتعلقة بتطوير وتنظيم قطاع البترول . وتضع هذه السياسات والموجهات في اعتبارها :

ـ المصلحة القومية والمنفعة العامة .

ـ مصالح الولايات المعنية .

ـ مصالح الجمهور المحلي في الولايات المعنية .

ـ حماية البيئة والتعددية البيولوجية والإرث الثقافي .

عقود النفط الحالية :

ـ يجوز للحركة الشعبية لتحرير السودان تعيين عدد محدود من الممثلين للاطلاع على كافة عقود النفط الحالية، على أن يكون للممثلين حق إشراك خبراء فنيين ، وسيوقع المطلعون على عقود النفط اتفاقًا للحفاظ على سرية ما اطلعوا عليه من معلومات .

ـ لا يجوز إخضاع عقود النفط للتفاوض مجددًا .

ـ إذا اعتبرت عقود النفط مسببة لمشاكل بيئية واجتماعية أساسية يجب على حكومة السودان تطبيق كل الإجراءات لمعالجة هذه المشاكل .

الشراكة في عائدات النفط :

ـ اتفاق الأطراف على صيغة لاقتسام عائدات مصادر النفط ستحدد في هذا الاتفاق.

لأغراض تتعلق بهذا الاتفاق ، فإن «صافي عائدات النفط» سيكون عبارة عن مبالغ العائدات الصافية لـ :

- صادرات النفط الحكومي .

- شحنات نفط الحكومة إلى مراكز التكرير ، تحسب قيمة صادرات النفط على أساس أن تكاليف توصيله إلى الناقلات لا يحسب على المشتري على أن تخصم منه كلفة خط الأنابيب لتوصيل النفط إلى بور سودان . تحسب قيمة النفط الذي يتم توصيله إلى المصفاة على أساس متوسط سعر تكلفته دون حساب تكلفة نقله على المشتري خلال آخر شهر كان فيه صادرات مخصومًا منها :

ـ تكلفة النقل عبر خط الأنابيب التي فرضت لنقل النفط إلى بور سودان .

ـ والأموال التي دفعت لمؤسسة السودان للبترول ، التي لا تتجاوز ٥ ٪ من القيمة الصافية للنفط قبل الرسوم التي تفرضها مؤسسة السودان للنفط العائدات النفطية الإضافية التي ربما تأتي مستقبلا ستكون جزءًا من صافي عائدات النفط على النحو الذي تراه الجهات المعنية مناسبًا.

ـ سيتم فتح حساب لاستقرار عائدات النفط من صافي عائدات النفط الحكومي من مبيعات الصادرات الفعلية التي تزيد على أي سعر ثابت يتم الاتفاق عليه . هذا السعر سيحدد سنويًا كجزء من الميزانية القومية على أن يعكس أن الظروف الاقتصادية المتغيرة .

ـ عقب السداد على حساب استقرار عائدات النفط :

ـ يتم تحويل نسبة ٢ ٪ من صافي عائدات النفط من كل عقود إنتاج النفط الحالية بتاريخ بداية الفترة الانتقالية إلى الولايات المنتجة للنفط على أن يكون متناسبًا مع إنتاج كل ولاية من النفط.

ـ يتم تحويل نسبة ٢ ٪ من صافي عائدات النفط من العقود التي لم تنتج

نفطًا ببداية الفترة الانتقالية إذا جرى التوقيع عليها بعد التاريخ المحدد إلى الولايات المنتجة على أن يكون ذلك متناسبًا مع الكمية المنتجة في كل ولاية .

ـ تدفع نسبة ٤٨٪ من الرصيد الجديد إلى حكومة جنوب السودان من عائدات العقود المشار إليها في الفقرة السابقة بعد سداد التحويل المشار إليه سابقًا يدفع الرصيد المتبقي إلى حكومة السودان .

ـ سيتم تأسيس (صندوق أجيال المستقبل) بمجرد وصول حجم إنتاج البلاد من النفط إلى مليوني برميل يوميًا . يجوز تقليص حجم الإنتاج المذكور المليون برميل يوميًا في إطار الإجراءات المعتادة لميزانية الحكومة القومية .

ـ تتفق الأطراف على أن تكون كل الحسابات الخاصة / الصناديق المشار إليها في هذا الفصل / الاتفاق والحسابات المستقبلية جزءًا من إجراءات وعمليات الميزانية .

ـ عائدات أخرى :

ـ يكون لحكومة السودان الحق في فرض وزيادة وتحصيل الضرائب المبينة في ما يلي وجمع العائدات من المصادر التالية :

ـ ضريبة دخل الفرد .

ـ ضريبة أرباح الأعمال .

ـ الجمارك وضرائب الاستيراد .

ـ عائدات الموانئ البحرية والمطارات الدولية والوطنية .

- رسوم الخدمات .

- عائدات الموارد الطبيعية كما حددت في هذه الوثيقة .

- مشاريع الحكومة القومية .

- ضريبة القيمة المضافة والخدمات العامة وضرائب التجزئة على البضائع والخدمات .

- رسوم الإنتاج .

- أي ضرائب أخرى يتم الاتفاق عليها في هذه المفاوضات .

- القروض ، بما في ذلك الاقتراض من المصرف المركزي والقطاع الخاص .

- يكون لحكومة جنوب السودان الحق في تلقي عائدات من المصادر الآتية ورفع وتحصيل الضرائب الموضحة أدناه :

- العائدات القومية المحددة للولايات الجنوبية من صندوق العائدات القومية كما حدد في الفقرة سابقًا من هذا الاتفاق .

- من العائدات من الموارد المحددة المشار إليها سابقًا من هذا الاتفاق.

- صندوق تنمية وإعادة بناء جنوب السودان .

- الرخص .

- ضريبة الدخل في الولاية .

- الرسوم المفروضة على السياحة .

- نصيب حكومة جنوب السودان من :

- مشاريع حكومة الولاية والمحميات الطبيعية بها .

- رسوم الدمغة .

- الضرائب الزراعية .

- المنح والمساعدات الخارجية .

- ضرائب رسوم الإنتاج .

- رسوم تجارة الحدود والرسوم المفروضة طبقًا للتشريع القومي .

- الضرائب الولائية الأخرى التي لا تعتبر انتهاكًا أو تجاوزًا للضرائب القومية أو ضرائب حكومة جنوب السودان .

- أي ضرائب أخرى يتفق عليها من وقت لآخر .

- القروض والاستدانة طبقًا لما هو وارد في الأقسام الخاصة بالمصارف والتمويل الخارجي في هذا الاتفاق .

تخصيص العائدات :

تخصيص العائدات بالنسبة للعائدات التي يتم جمعها على المستوي القومي وتوزيعها بصورة عادلة على الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وعلى المستوى الولائي .

- كل العائدات التي تجمع قوميًا لمصلحة الحكومة القومية أو بواسطتها تودع في صندوق عائدات قومي تديره الخزانة العامة ، يضم هذا الصندوق كل الحسابات والحسابات الفرعية التي تحصل أو تودع بها كل الأموال الواجبة السداد للحكومة .

ـ ستكون كل عائدات ومنصرفات الحكومة خاضعة لإجراءات وعمليات الميزانية ويجب الإعلان عنها .

ـ ضمن ميزانيتها التي تجمع قوميًا تخصص الحكومة مبلغًا منصفًا للمستوى الولائي ومستوى حكومة جنوب السودان طبقًا للصيغة والمعايير المتفق عليها بين الأطراف .

ـ تضمن الحكومة القومية تحويل مبلغ ٣٥ مليار دينار سوداني (أو ما يعادل العملة الجديدة متى ما تم إصدارها) سنويًا كحد أدنى لحكومة جنوب السودان والولايات الجنوبية لتغطية الإنفاق العام . واعتبارًا من العام الرابع للفترة الانتقالية ترفع قيمة الحد الأدنى للتحويلات المالية تماشيًا مع معدل التضخم حسب ما هو محدد في الميزانية القومية السنوية فيما يخص هذا الجانب . ستجري مراجعة هذا الترتيب عند نهاية الفترة الانتقالية .

ـ تقوم الحكومة بتحويل مبلغ لتغطية نفقات إعادة البناء والتنمية وإعادة الاندماج بما يساوي ٥ , ١٢ مليار دينار سوداني (٣ , ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام الأول ، بالإضافة إلى حوالي ٩ , ٣٢ مليار دينار سوداني (٧ , ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام الثاني و٣ , ٥٨ مليار ثم ٣ , ٧١ مليار ثم٢ , ٨٠ مليار ثم ٣ , ٩٠ مليار (٢ , ١٪ من إجمالي الناتج المحلي) من العام الثالث حتى السادس ولأغراض هذا الاتفاق فإن إجمالي الناتج المحلي المستخدم في حساب هذه التحويلات المالية سيكون هو نفسه الذي استخدم في صياغة الميزانية العامة السنوية ، هذا الاتفاق سيخضع للمراجعة عند نهاية الفترة الانتقالية .

ـ يكون لولايات وحكومة جنوب السودان الحق في الاحتفاظ والتصرف في المداخيل الأخرى التي يتم تحصيلها بموجب سلطاتها الخاصة بالضرائب .

ـ التخصيصات المالية المتعلقة بولايات جنوب السودان من خلال حكومة جنوب السودان باستثناء العائدات المشار إليها في الفقرة ١٦/ ٤/ ١ و ١٦/ ٤/ ٢ التي ستسدد مباشرة في كل الأحوال إلى الولاية المعنية .

ـ في إدارتها للعائدات أو في إطار صلاحياتها ذات الصلة بتحديد المخصصات المالية لا يجوز لحكومة جنوب السودان توقف أو تمتنع عن دفع أي أموال واجبة السداد لأي من ولايات الجنوب أو أن تميز بينها على أساس سياسي أو عرقي أو لغزو ديني فيما يتعلق بدفع المخصصات المالية.

لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية :

ـ تأكيدًا للشفافية والإنصاف في كل من تحديد المخصصات المالية للمداخيل التي يتم تحصيلها قوميًا للولايات والأقاليم ..... جنوب السودان وبغرض تحديد قيمة العائدات التي يتم تحصيله من الموارد الطبيعية سيتم إنشاء لجنة لمراقبة المخصصات المالية ستتكون هذه الهيئة من خبراء يتم ترشيحهم بواسطة الولايات والأقاليم وحكومة جنوب انسودان والحكومة القومية ، ستكون ترتيبات اتخاذ القرار قائمة على أساس الاتفاق بين الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات.

ـ ستكون لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية مسؤولية التأكيد على التحويل الفوري لهذه المخصصات وأيضًا على تسديد المستحقات من وإلى صندوق العائدات القومي وعلى الاستغلال والاقتسام الأنسب للموارد .

التجارة الداخلية في الولاية :

ـ لن تكون هناك عوائق قانونية أمام التجارة أو انسياب البضائع والخدمات ورأس المال أو العمالة داخل الولايات أو بينها .

مسؤوليات الحكومة :

ـ أي ديون أو مسؤوليات تتعرض لها أي جهة حكومية ستكون من مسؤولياتها.

تقسيم أرصدة الحكومة :

ـ يتم تقسيم أرصدة الحكومة بصورة منصفة ومساوية على أن يكون التقسيم قائمًا في الأساس على تحديد المخصصات المالية للجهة الحكومية المسؤولة عن العمل في المجال المتعلق بالمخصصات المشار إليه (توجه مخصصات تشييد المدارس إلى الجهة الحكومية المسؤولة عن التعليم) . وفي حالة حدوث خلاف تتفق الأطراف على إحالة هذا الخلاف إلى لجنة مكونة من ممثل عن كل طرف من أطراف هذا الخلاف وخبير تتفق عليه الأطراف المشار إليها .

معايير المحاسبة والإجراءات والمسؤولية المالية :

ـ تلتزم كل المستويات الحكومية بالمعايير والإجراءات المحاسبية المتفق عليها ، ستكون هناك مؤسسات على المستوى الولائي والحكومي المحلي والقومي للتأكيد على توزيع الموارد المالية طبقًا للميزانية الحكومية المتفق عليها وإنفاقها على النحو المطلوب .

ـ للتأكيد على عمل مثل هذه المؤسسات بصورة فاعلة ستكون هناك لجنة مراجعة قومية مستقلة تتركز مسؤوليتها في المهام المشار إليها بعاليه وفي تحديد معايير المراجعة سيكون التعيين في هذه اللجنة بواسطة الرئيس .

ـ تضع كل الجهات الحكومية كل المداخيل والعائدات التي تتسلمها في حسابات عامة تكون خاضعة للتدقيق والمسؤولية .

البشير واتفاق مشاكوس

وجون قرنق

□ □ □ □

ولد قرنق في عام ١٩٤٥ في قبائل دنكا بجنوب السودان .. لعائلة مسيحية من قبائل الدينكا الجنوبيبة المعروفة بعبادة السماء وعزف الموسيقى باستخدام قرون الكباش ... وقد أرسلته عائلته إلى الولايات المتحدة لتلقي تعليمه فدرس في كلية جرنيل .. بولاية أيووا .. ثم عاد إلى السودان عام

١٩٨٢ مع بداية الحرب الأهلية مع حركة أنيانيا الجنوبية .. ثم عاد إلى الولايات المتحدة مرة ثانية لتلقي تدريب عسكري في فورت بينينج .. جورجيا .

وكان أول اختيار لقرنق في حرب العصابات عام ١٩٦٤ في بداية الحرب الأهلية مع حركة أنيانيا الجنوبية ... وبعد ذلك بعشر سنوات .. وقعت الحكومة المركزية اتفاقًا مع أنيانيا وصار الجنوب منطقة حكم ذاتي . واستوعب الجيش السوداني قرنق وآخرين حيث انتقلوا للعيش في الخرطوم، لكن بعد خمس سنوات من اكتشاف البترول في الجنوب السوداني عام ١٩٧٨ اندلعت الحرب الأهلية مرة ثانية .. وكان طرفاها القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان.. وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان .

وقبل أن يلقى حتفه في حادث تحطيم مروحية كان يستقلها أثناء عودته من أوغندا .. كان قرنق قد نجا من عدة محاولات فاشلة لقتله سواء من داخل حركته أو من خارجها.

لكن يذكر له دائمًا قدرته على الحفاظ على وحدة الحركة حتى في الأوقات العصيبة ... ففي عام ١٩٨٦ كان لدى الجيش الشعبي ١٢.٥٠٠ جندي مسلح .. مقسمين إلى ١٢ وحدة ومجهزين بأسلحة صغيرة وبعض مدافع الهاون . أما في عام ١٩٨٩ فقد وصل عدد جنود الجيش الشعبي إلى ما بين ٢٠ ألفًا إلى ٣٠ ألفًا .. ثم ارتفع العدد عام ١٩٩١ إلى ٥٠ ألفًا إلى ٦٠ ألفًا .

❖❖❖

اتفاق «البشير» ... و «قرنق»
أنهى حرب ٢٠ عامًا ..

□ □ □ □

وبنجاح البشير في توقيع اتفاق السلام مع العقيد جون قرنق بصفته زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل مصرع الأخير بأسابيع قليلة استطاع أن ينهي باقتدار حربًا دامت أكثر من عشرين عامًا بين الحكومات السودانية المتعاقبة خلال هذه الفترة .. وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ... حربًا راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل ... وتشرد على أثرها أكثر من أربعة مليون لاجئ داخل السودان وخارجها .. فضلاً عن تعطل عملية التنمية في الكثير من مناطق السودان.. وباتفاق قرنق مع الحكومة السودانية حول انترتيبات الأمنية والتحضير للاتفاق حول النقاط الخلافية المتعلقة بتقاسم السلطة والثروة أصبح الطريق في نظر البعض وقتها ممهدًا لتحقيق سلام شامل في كل أنحاء السودان ... غير أن آخرين ساورهم شك في أن تضع الحرب أوزارها... وأن ما يجري من وجهة نظرهم هو مجرد استراحة مقاتل أو بالأحرى التحضير لبناء دولة جديدة في جنوب السودان .

وبعد أن تزايدات حدة تصريحات .. قرنق وتصعيده لمشاكل الجنوب .. كان لابد أن يلتقي الطرفان بعد جهود عربية ودولية مضنية لتقريب وجهات النظر بين الاثنين .

وأسفرت كل هذه الجهود عن لقاء بين البشير وقرنق في العاصمة الأوغندية كمبالا في يوليو ٢٠٠٢ أعقبه توقيع اتفاق مشاكوس في نفس العام .

حسم اتفاق مشاكوس مسألتي علاقة الدين بالدولة فاقتصر تطبيق الشريعة الإسلامية على الشمال فقط .. ومنح الجنوب الحق في تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات .

وفي أغسطس ٢٠٠٣ توصلت حكومة البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق آخر في نيفاشا بكينيا حول الترتيبات الأمنية والعسكرية في الجنوب وحول المناطق الثلاث المعروفة بالمناطق المهمشة (جبال النوبة وأبيي وجنوب النيل الأزرق) وشرق السودان وتكوين جيش موحد في المستقبل من القوات المسلحة والجيش الشعبي .

كان البشير يأمل أن تؤدي اتفاقيات السلام التي وقعها مع الحركة الشعبية إلى توقف الحرب الأهلية التي أرهقت السودان منذ العام .. ١٩٥٥ لكن يمكننا القول الآن أن هذا الاتفاق من أبرز إنجازات البشير في حياته السياسية .